مجلة الدراسات القانونية المقارنة

EISSN:2600-6154 **المجلد 07/العـــدد01 (2021)، ص.ص. ---- ---** **ISSN:2478-0022**

مدى فعالية الرقمنة في حوكمة الإدارات الجزائرية بين الواقع والقانون

The extent of the effectiveness of digitization in the governance of Algerian administrations between reality and the law

خديجة عبداللاوي

khadidja Abdellaoui

أستاذة محاضرة قسم "أ"

Lecturer Class A

كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–

Faculty of Law, Belhadj Bouchaib University of Ain Temouchent

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

The Mediterranean Laboratory for Legal Studies.
Abu Bakr Belkaid University of Tlemcen.
abdellaoui-khadidja@hotmail.fr

تاريخ إرسال المقال:2020/12/03 **تاريخ القبول:2021/03/18** **تاريخ النشر:2021/06/28**

ملخص:

أصبحت الإدارة أمام حتمية الانتقال من عملها التقليدي البيروقراطي إلى عمل حديث يقوم على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تقديم الخدمات العمومية بالسرعة المطلوبة والتكلفة الأقل، بفضل تدعيم مبادئ الحوكمة وتعزيزها من خلال تبني أسلوب الإدارة الالكترونية، وهذا من أجل تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية و الشفافية.

ومن هنا، عملت الجزائر في اطار الاصلاحات الادارية بالدخول التدريجي في عصر المعلومات،حيث سعت إلى تطبيق الإدارة الالكترونية من خلال تجسيدها لمشروع الجزائر إلكترونية وهذا من أجل ترشيد الخدمة العمومية، حيث شملت هذه العملية عدة قطاعات،إلا أننا اقتصرنا في هذه الدراسة على بعض القطاعات أهمها قطاع البريد والمواصلات، قطاع الجماعات المحلية وقطاع العدالة لما لهم من أهمية في تجسيد الخدمة الالكترونية، وهذا من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

كلمات مفتاحية:

الحوكمة، الإدارة المحلية، الإدارة الالكترونية، الشفافية، البيروقراطية.

المؤلف المرسل:خديجة عبداللاوي. **Email: abdellaoui-khadidja@hotmail**

Obstract:
The administration is facing the imperative of moving from its traditional bureaucratic work to a modern work based on the use of information and communication technology in providing public services at the required speed and at the lowest cost, thanks to the consolidation of the principles of governance and its enhancement by adopting the method of electronic management, and this is in order to improve the performance of the public administration and make it efficient and effective. Transparency.
Hence, Algeria worked within the framework of administrative reforms by gradually entering the information age, as it sought to implement electronic management through its embodiment of an electronic Algeria project, and this is in order to rationalize public service, as this process included several sectors, but we limited this study to some sectors The most important of which is the postal and transportation sector, the local community sector and the justice sector, because of their importance in embodying the electronic service, and this is in order to improve the level of services provided to citizens.
Keywords.
Governance, local government, e-government, transparency, bure

مقدمة:

تعد حوكمة المؤسسات والإدارات من المواضيع التي شغلت اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات الإقليمية والدولية في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية من خلال منع تفشي البيروقراطية والفساد الإداري والمالي.

والجدير بالذكر، أن العصر الحالي يعد عصر المعلومات والاتصالات نظرا للتطورات السريعة المتلاحقة في مجال زيادة قدرات وسائل تخزين المعلومات، مما أدى إلى الانتقال من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات، إذ ترتب على ذلك التحول التدريجي من الأنشطة العادية إلى الأنشطة الالكترونية، حيث نشأ ما يعرف بحوكمة الإدارة الالكترونية.

وبالتالي، فان الجزائر مثل غيرها من الدول وبحكم تأثرها بالتغيرات الحاصلة في مجال الإدارة سعت إلى تطبيق الإدارة الالكترونية من خلال تجسيدها لمشروع الجزائر إلكترونية، والذي يعتبر نقطة تحول كبير في مجال تطوير الخدمات العمومية على الرغم من وجود عدة عراقيل والتي واجهت تطبيق هذا المشروع لاسيما من حيث انعدام الجاهزية الالكترونية.

وعليه، عملت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في اطار الاصلاحات الادارية بالدخول التدريجي في عصر المعلومات، قصد ترقية وظائف المؤسسات الحكومية ومنظمات الخدمة العمومية، حيث تبنت احداث سلسلة من التغييرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، بغية التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الادارة الالكترونية في سبيل ترشيد الخدمة العمومية.

ومن بين القطاعات التي شهدت تطبيق الادارة الالكترونية قطاع البريد والمواصلات، و الذي يعد أولى القطاعات التي شملتها عمليات الرقمنة قبل أن تتبعها قطاعات أخرى. أضف إلى ذلك جسدت الجماعات المحلية رقمنة الادارة وذلك من خلال رقمنة السجلات الخاصة بجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية وغير ذلك من مظاهر تطبيق الادارة الالكترونية.

ومما يستحق الذكر، أن قطاع العدالة هو الآخر تمكن من تحقيق قفزة نوعية باعتماد تكنولوجيا الاعلام والاتصال حيث عملت الجزائر إلى رقمنة مرفق العدالة كون هذا الأخير من بين أهم المرافق الأساسية التي حرصت الدولة على تطويره وعصرنته باستخدام تقنيات الكترونية في المجال القضائي، التي تمكن المواطن من الاستفادة من عدة خدمات قضائية عن بعد، وهذا بغية الوصول للنجاعة التي تتميز بتقديم أحسن الخدمات في وقت وجيز وبأقل جهد.

ومن هنا، أمام تبني الجزائر تطبيق حوكمة الادارة الالكترونية في مختلف القطاعات، إلا أننا نجد أنفسنا أمام عدة إشكاليات أهمها: هل استطاعت الإدارة الجزائرية تحقيق الحوكمة في الخدمة العمومية وفقا لإستراتيجية الإدارة الالكترونية ؟.

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا إتباع المنهج التحليلي، بالإضافة إلى تقسيم هذا العنوان إلى كل من المفاهيم الأساسية للإدارة الالكترونية وعلاقتها بالحوكمة الالكترونية، بالإضافة إلى رقمنة الادارات الجزائرية.

المحور الأول: المفاهيم الأساسية للإدارة الالكترونية وعلاقتها بالحوكمة الالكترونية.

ظهرت الإدارة الالكترونية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية فلوريدا في أواخر عام 1995 في هيئة البريد المركزي، نتيجة لتطور شبكات المعلومات والاتصالات، والذي أحدث تحولا هاما في أداء المنظمات بتحسين إنتاجيتها وسرعة أدائها وجودة خدماتها. وعليه كان لزاما علينا التطرق إلى مفهوم كل من الإدارة الالكترونية والحوكمة الالكترونية مع تبيان العلاقة بينهما، مع التطرق إلى كل من أهداف الإدارة الالكترونية ومراحل تحولها.

أولا: مفهوم كل من الإدارة الالكترونية والحوكمة الالكترونية.

تعد الحوكمة الالكترونية ظاهرة ذات أهمية وطنية و ودولية تخص جميع الإدارات العمومية وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال تعريف كل من الإدارة الالكترونية والحوكمة الالكترونية.

أ-تعريف الإدارة الالكترونية والحوكمة الالكترونية :

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية حديث النشأة حيث يعد من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم العصرية، ظهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتطور شبكات المعلومات والاتصالات، والذي أحدث تحولا هاما في أداء المنظمات من أجل تحسين إنتاجيتها وسرعة أدائها وجودة خدماتها.

ومن هنا، على الرغم من حداثة هذا المصطلح إلا أن هناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الإدارة الالكترونية من بين هذه التعاريف ما يلي:

تعرف الادارة الالكترونية على أنها : "الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية، ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا" [1].

وتعرف الإدارة الإلكترونية "e-management على أنها: " منظومة الكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري"[2].

كما يمكن تعريفها بأنها: " مجموعة الأنشطة الالكترونية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الالكترونية، عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بتيسر وسهولة"[3].

كما يقصد بالإدارة الالكترونية " استخدام المعلومات ووسائل الاتصال التكنولوجي كالشبكات المتكاملة بعيدة المدى، الانترنت والكمبيوتر من قبل الإدارات الحكومية" [4].

وكتعريف إجرائي تعرف الإدارة الالكترونية بأنها " منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين الطرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات باستخدام كل الوسائل الالكترونية، أو عملية إدارية قائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت، وشبكات الأعمال في التخطيط، والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة"[5].

أما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، عرفت الإدارة الالكترونية بأنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالخصوص لإنترنت، كأدوات للوصول إلى إدارة أفضل"[6].

كما نعني بالإدارة الإلكترونية: " استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، والإنترنت على وجه الخصوص، وهي أداة من شأنها أن تجعل من الممكن تحسين الإدارة " [7].

وأخيرا، فالإدارة الإلكترونية تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الإدارات العامة[8].

أما بالنسبة للحوكمة الالكترونية فلها عدة تعاريف، ولكن قبل التطرق لتعريف هذه الأخيرة لابد أن نعرج على تعريف الحوكمة، حيث تختلف وجهات نظر المؤسسات الدولية والمفكرين بهذا الموضوع.

ومن هنا، عرف البنك الدولي سنة 1992 الحوكمة بأنها " الطريقة التي تمارس بها القوة أو السلطة لأجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بغية تحقيق التنمية"، أما البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP عرف الحوكمة على أنها:

" عبارة عن ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون دولة ما في جميع المجالات، ويكون الحكم من خلال مختلف الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتيح للمواطنين، والمجموعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية وأداء واجباتهم، ومناقشة خلافاتهم"[9].

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد ورد مصطلح حوكمة في القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية بأنه: " هو الذي بموجبه تكون الادارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"[10].

أما بالنسبة للحوكمة الالكترونية فقد تعددت محافل تعريفها من بينها: طريقة للتسيير خاصة بالحكومة الالكترونية، التي تسمح لهذه الأخيرة باستعمال الوسائل التكنولوجيا بتطوير الشفافية والمساءلة في العلاقات بين المواطن والإدارة، وهذا بتعزيز مجتمع المعلومات وتحقيق الديمقراطية الالكترونية.

كما يمكن تعريفها بأنها: " مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي تندرج ضمنها المعلومات الالكترونية للإدارة أين تكون الشفافية والنجاعة هي القاعدة الذهبية لخدمة المواطن "[11].

كما يمكن تعريف الحوكمة الإلكترونية بأنها: " مجموعة من الشركاء، يتم تشكيلها باستخدام التكنولوجيا، بين السلطات العمومية، والقطاع الخاص، والمجتمع من أجل تقديم الخدمات العمومية، مثل الخدمات التعليمية، والصحية أو الديمقراطية "[12].

ويمكن تعريف الحوكمة الإلكترونية بأنها تطبيق الوسائل الإلكترونية (الإنترنت ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) بطريقة مستخدم الويب بين الإدارة والمواطن والإدارة والشركة من أجل التبسيط والتحسين بشكل أكبر جميع جوانب وأشكال الحكم الرشيد[13].

وفي الأخير، للحوكمة الالكترونية علاقة وطيدة مع الادارة حيث تساهم في ترقية الادارات في الجزائر، وهذا بهدف تحقيق كل من مبدأ الشفافية والقضاء على ظاهرة الفساد، بالإضافة إلى تحقيق السرعة في كل المعاملات والقضاء على البيروقراطية.

ب–تمييز الإدارة الالكترونية عن بعض المصطلحات المشابهة لها.

قد يتداخل مصطلح الإدارة مع بعض المصطلحات المشابهة لها كالحكومة الالكترونية، التجارة الالكترونية، والأعمال الالكترونية، حيث يتمثل فيما يلي:

- بالنسبة للتجارة الالكترونية لقد ظهرت عدة تعاريف تحاول كل منها أن تصف وتحدد طبيعة التجارة الالكترونية وما يتعلق بها من ممارسات وأنشطة، وربما يرجع تعدد هذه التعريفات إلى أن تطبيقات هذه التجارة تشتمل على عدة مكونات أساسية، لابد من توفرها لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية مثل استخدام الحواسب الآلية وتقنية الاتصالات ونظم المعلومات والبرمجيات وغيرها.

ومفهوم التجارة الالكترونية يندرج تحت مفهوم أوسع يسمى بالاقتصاد الرقمي، ومن بين تعريفات التجارة الالكترونية المتداولة في أدبيات هذه الظاهرة أنها: " ممارسة تجارة السلع والخدمات بمساعدة أدوات الاتصال وغيرها من الوسائل ذات العلاقة بالاتصالات"، ويعرفها آخرون بأنها: " جميع المعاملات التي تتم عبر الانترنت حتى ولو لم تتمتع بالصفة التجارية وإن كان الغالب أن تتمتع بهذه الصفة من جانب مقدم السلعة أو الخدمة على الأقل والذي غالبا ما يكون تاجرا".

والجدير بالذكر، أن المشرع الجزائري عرف التجارة الالكترونية في قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية[14] في المادة 6 على أنها: " النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني، عن طريق الاتصالات الالكترونية".

ومن هنا، نستنتج أن التجارة الالكترونية عبارة عن أسواق وآليات، يتم فيها عمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت، والشبكات المحلية والعالمية، ويشمل ذلك الإعلانات والمعلومات عن السلع والخدمات، وتبادل البيانات الالكترونية كالمراسلات الآلية المرتبطة بعمليات البيع والشراء، الاستعلام عن السلع والفواتير الالكترونية والتعاملات المصرفية.

–أما بالنسبة الأعمال الالكترونية فتعرف بأنها إدارة الأعمال إلكترونيا على مستوى المشروعات أو المنظمات الخاصة ، وتضم التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية غير تجارية، ومما يستحق الذكر أن التجارة الالكترونية تعد جزء من الأعمال الالكترونية.

–تعرف الحكومة الالكترونية على أنها : استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين[15]، كما تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا الانترنت للوصول إلى حكومات أفضل[16]، كما تعمل الحكومة الإلكترونية على السعي لاستجابة القطاع العام للتطور السريع لمجتمع المعلومات[17]، وتعمل الحكومة الالكترونية على الحد من العقبات سواء تشريعية أو تنظيمية....الخ[18].

ومن هنا، فان الحكم الإلكتروني ضروري من أجل السعي للسيطرة على المكونات المختلفة لمصير الدول[19]، كما لا يقصد بالحكومة الإلكترونية قدرة السلطات العامة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب ، بل هدفها الرئيس هو تعزيز استخدامها من قبل مختلف قطاعات المجتمع المدني[20].

أما بالنسبة للإدارة الالكترونية فقد سبق تعريفها إلا أن الإدارة الالكترونية تتكون من بعدين أساسين هما الأعمال الالكترونية والحكومة الالكترونية، والقاسم المشترك بين التعاريف السابقة هو استخدامها لوسائل الانترنت والانترانت والاكسترانت.

ومما يستحق الذكر، أن الكثير ما يربط بين الرقمنة الادارية والإدارة الالكترونية بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين، وبالرغم من تكامل المصطلحين إلا أنهما مختلفان، فالرقمنة هي المجهودات المبذولة من أجل تحويل العمل الاداري التقليدي إلى عمل الكتروني، وهو ما سعت إليه الجزائر من أجل عصرنة المرافق العامة[21].

ثانيا: أهداف الإدارة الالكترونية ومراحل تحولها.

للإدارة الالكترونية عدة أهداف، كما عرفت هذه الإدارة عدة مراحل ساعدت على تحويل الإدارة المحلية إلى إدارة إلكترونية.

أ–أهداف الإدارة الالكترونية.

تعمل الإدارة الالكترونية على تحقيق عدة أهداف أهمها: تطوير الإدارة العامة من خلال خفض الأعمال الورقية، وزيادة كفاءة الإنتاج في مختلف مجالات العمل العام (الصحة والتعليم مثلا) [22].

كما تهدف الادارة الالكترونية إلى التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الالكتروني بدلا من الصادر والوارد، وتخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته، إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددها[23].

كما تعمل الادارة الالكترونية إلى تحسين التنافس الاقتصادي من خلال استخدام الانترنت للتجارة العالمية، أضف إلى إتاحة الفرص للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول المنافسة، تحقيق الشفافية والبعد عن المحسوبية والحفاظ على سرية المعلومات والتقليل من فقدانها[24].

أضف إلى تسريع الإجراءات وتحقيق الفعالية وهذا يكون بالاهتمام أكثر بالإبداع والبحث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما تتيح الإدارة الالكترونية تشجيع الاستثمار في المجال التقني من خلال إنشاء وتشغيل صناعات محلية تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهذا من شأنه أن يسهم في إيجاد الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال[25].

والجدير بالذكر، أن الإدارة الإلكترونية تتكون من إدخال العمليات الإلكترونية (في بعض الحالات تحل محل العمليات الورقية ، وفي حالات أخرى تمثل بديلاً) ، وإنشاء الهوية الإلكترونية وتنفيذ الشراء العام عبر الإنترنت.

أضف إلى تحديث المجتمعات بفضل التكنولوجيا الرقمية، من أجل إدارة داخلية أفضل وعلاقة مبسطة مع المواطنين، و إعطاء صورة حديثة للمجتمع وتحسين الإدارة الداخلية والعلاقة بالمستخدم / المواطن[26].

ب- مراحل التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

لقد دفعت موجة التغيير في مجال تقديم وإيصال المعلومات بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الالكترونية، لذلك نجد عدة تطورات دفعة واحدة باتجاه اعتماد الإدارة الالكترونية.

وعليه، فإن تحول الإدارة إلى إدارة الإلكترونية يحتاج إلى عدة مراحل كي تتم العملية بشكل يحقق الأهداف المرجوة. ومن بين تلك المراحل ما يلي:

1 – قناعة ودعم الإدارة العليا بالمنشأة:

ينبغي على المسؤولين بالمنشأة أن يكون لديهم القناعة التامة والرؤية الواضحة لتحويل جميع المعاملات الورقية إلى إلكترونية، كي يقدموا الدعم الكامل والإمكانيات اللازمة للتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

2 – تدريب وتأهيل الموظفين:

الموظف هو العنصر الأساسي للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، لذا لا بد من تدريب وتأهيل الموظفين كي يُنجزوا الأعمال عبر الوسائل الإلكترونية المتوفرة، وهذا يتطلب عقد دورات تدريبية للموظفين، أو تأهيلهم على رأس العمل.

3 – توثيق وتطوير إجراءات العمل:

من المعروف أن لكل منشأة مجموعة من العمليات الإدارية أو ما يسمى بإجراءات العمل، فبعض تلك الإجراءات غير مدونة على ورق، أو أن بعضها مدون منذ سنوات طويلة ولم يطرأ عليها أي تطوير، لذا لابد من توثيق جميع الإجراءات وتطوير القديم منها كي تتوافق مع كثافة العمل، ويتم ذلك من خلال تحديد الهدف لكل عملية إدارية تؤثر في سير العمل وتنفيذها بالطرق النظامية، مع الأخذ بالاعتبار قلة التكلفة وجودة الإنتاجية.

4 – توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية:

يقصد بالبنية التحتية أي الجانب المحسوس في الإدارة الإلكترونية، من تأمين أجهزة الحاسب الآلي، وربط الشبكات الحاسوبية السريعة والأجهزة المرفقة معها، وتأمين وسائل الاتصال الحديثة.

5 – البدء بتوثيق المعاملات الورقية القديمة إلكترونياً: المعاملات الورقية القديمة والمحفوظة في الملفات الورقية ينبغي حفظها إلكترونياً بواسطة الماسحات الضوئية (Scanners) وتصنيفها ليسهل الرجوع إليها.

6 – البدء ببرمجة المعاملات الأكثر انتشارا.

7-**تقديم نماذج جديدة من الخدمات الالكترونية:** مثل التعليم الالكتروني أو ما يعرف بالتعليم عن بعد والذي أخذ حيزا واسعا من حيث التعامل به مع انتشار جائحة كورونا.

المحور الثاني: رقمنة الادارات الجزائرية.

حاولت العديد من القطاعات العمومية الشروع في تجسيد الخدمة الالكترونية من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وهذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا المحور.

أولا: قطاع البريد والموصلات.

عملت وزارة االبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على تسريع وتيرة الرقمنة على مستوى القطاع، فمثلا في مجال الخدمة البريدية عملت الوزارة على دمقرطة النفاذ إلى خدمة بريدية عصرية باستعمال مكتف لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

ومن هنا، فيما يتعلق بالوكالات البريدية تم حوسبة نشاطات مكاتب البريد على مستوى الشبابيك ، وخلقها ورشة هامة لعصرنة قطاع البريد، وذلك من خلال ما يلي:

- استعمال جوانب EMS فيما يتعلق بخدمة البريد السريع.
- إقامة أرضيات لوجستيكية الكترونية وتطوير توزيع الارسالات المبتاعة على الخط فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية.
- رقمنة البريد وعرض الرسائل الالكترونية باسم نطاق .poste.dz، تعزيز البريد الهجين وعرض خدمات التصديق والختم الزمني (الرسائل الالكترونية الموصى عليها، برقيتك Barki@tic، الاستدعاءات الالكترونية...الخ).
- إنشاء بطاقات الدفع الالكتروني في كل من بريد الجزائر والبنوك ، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما، يحصل عليه من خدمات دون الحاجة مبالغ مالية كبيرة تجنبا للسرقة والضياع.

والجدير بالذكر، أن الجزائر شهدت ظهور أول بطاقات الدفع الالكتروني بما فيها بطاقة الائتمان سنة 1994، وذلك بمبادرة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية على شكل بطاقات سحب مقتصرة على بعض الوكالات فقط، ثم بعدها قام ذات البنك سنة 1996 بطاقة سحب **زيب-زاب** والتي كانت مخصصة لزبنائه الكبار فقط، كما شهدت سنة 1997 قيام شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك الجزائرية بإصدار بطاقات سحب لما بين البنوك تمكن حامليها من سحب أموالهم من أي موزع آلي داخل الجزائر.

ولعل أهم حدث في هذا المجال القفزة النوعية التي عرفتها مجموعة من البنوك الجزائرية منذ 2008، بحيث أصبحت تصدر بطاقات إئتمان تحت فيزا والماستر كارد مثل: بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الخليج بالجزائر، البنك الباريسي بالجزائر PNP Paribas، سوسييتي جينرال.

أضف إلى ذلك، أطلقت مؤسسة بريد الجزائر بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية مع نهاية سنة 2016، والتي تسمح بإجراء مختلف معاملات حامليها من سحب ودفع للأموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت وتسديد فواتيرهم الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والغاز والماء.

وعليه، تمكن صاحبها من إجراء مختلف عمليات السحب والدفع، مثل سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي المتواجدة في مراكز بريد الجزائر أو باقي البنوك الأخرى، تسديد ثمن المشتريات عند التجار الذين يدعمون هذه البطاقة، دفع فواتير الماء والكهرباء من خلال مكتب البريد الافتراضي عبر الانترنت الذي أطلقته المؤسسة.

أضف إلى ذلك استعمال البطاقة في الشراء عبر الانترنت من خلال المواقع التي تدعم الدفع عبر بطاقات CIB مثل متعاملي الهاتف النقال ومؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية.

ومن هنا، تعمل هذه البطاقة بمعيار يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقية هويته في العلم الافتراضي حيث يتم إدخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة.

وقد عرف المشرع وسائل الدفع بما فيها بطاقة الائتمان في نص المادة 27 من قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية سالف الذكر على أنه: " يتم الدفع في المعاملات التجارية الالكترونية إما عن بعد أو عند تسليم المنتوج، عن طريق وسائل الدفع المرخص بها، وفقا للتشريع المعمول به"، وبصدور هذا النص قد كرس المشرع بصفة رجعية كل ما له صلة بالتجارة الالكترونية بما فيها وسائل الدفع الالكترونية.

ومما يستحق الذكر، أن هناك عدة أنواع لبطاقات الائتمان من بينها:

- بطاقة الخصم الفوري حيث تعد آداة وفاء فقط لا تمنح العميل إئتمانا من البنك، هذا الأخير يدفع المستحقات عن حامل من أمواله المودعة في البنك مثل بطاقة فيزا.
- بطاقة الاعتماد charge carde، أو بطاقة الخصم الشهري حيث تعد هذه البطاقة آداة وفاء وخصم في آن واحد يتم الحصول عليها بدون فتح جاري لدى الجهة المصدرة للبطاقة.
- بطاقة الائتمان المتجددة أو البطاقة القرضية أو التسديد بالأقساط، هذه البطاقة تشبه إلى حد ما بطاقة الخصم الشهري، فعلى حامل هذه البطاقة عدم تجاوز الحد الأقصى المسموح له بسحب النقود، ويسدد قيمة الدفعات بصفة منتظمة على شكل أقساط تتناسب مع مدخوله ويعتبر المبلغ المتفق عليه قرضا يجب أن يدفع فوائد عليه مثال: بطاقة ماستر كارد Mastercard التي أصدرت حديثا من بنك التنمية المحلية BDL، حيث يتم التعامل بها سواء داخل الجزائر أو على المستوى الدولي، فهي صالحة الاستعمال لمدة سنتين وتجدد بطريقة أوتوماتيكية، هذه الخاصية لا تتميز بها بطاقة فيزا فهذه الأخيرة يمكن استعمالها على المستوى الدولي فقط.

وفي الأخير، عمل هذا القطاع على تطوير وتقديم خدمات البريد والاتصالات الالكترونية[27]، والدليل على ذلك استغلال المواطن الجزائري التطبيق البريدي " موب " مقارنة مع السنوات الماضية[28]، واستعمال عمليات الدفع الالكتروني المنجزة من خلال المنصة النقدية لبريد الجزائر منذ بداية تطبيق الحجر الصحي[29].

ثانيا: تطبيق الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية.

عملت الإدارة المحلية بتبني مبدأ الشفافية بالاعتماد على توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك من أجل تحقيق كفاءة أكبر في خدمة المواطنين، من خلال تقديم الخدمة المناسبة ذات الجودة العالية وبالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب ، وهذا من خلال تحويل الإدارة عادية إلى إدارة ذكية أو إلكترونية.

ومن هنا، إن تطبيق الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر بدأ بمرحلة أولية لها اتصال مباشر بالمواطن ، وبصفة متكررة واعتيادية ألا وهي الوثائق الصادرة عن هذه الجماعات من خلال رقمنتها لينتقل فيما بعد إلى تأطيرها القانوني حتى يضفي عليها الشرعية والرسمية[30].

ولهذا سنقدم أهم الإجراءات وّالإنجازات التي تبنتها الإدارة الوصية في سبيل ذلك إذ نجد:

أ-جواز السفر البيومتري.

لقد أخذت هذه الوثيقة حصة الأسد من اهتمام وزارة الداخلية والجماعات المحلية لما تعتريه من أهمية بالغة لدى المواطن، ففي أواخر عام 2010 تم إصدار جواز السفر البيومتري الجزائري الجديد ليتماشى مع المعايير العالمية الجديدة، حيث توفر تلك الجوازات المزيد من الأمان ومكافحة التزوير.

1-رقمنة جواز السفر.

خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية جانبا خاصا لجواز السفر الالكتروني في موقعها الالكتروني http://passeport.interieur.gov.dz/Ar ، حيث يختص هذا الموقع في الطلب الالكتروني لجواز السفر، ويتضمن كل المعلومات اللازمة، من استمارة الطلب، الوثائق المطلوبة، معايير الصور اللازمة، وكذا إمكانية متابعة مراحل الحصول على هذه الوثيقة[31].

والجدير بالذكر، أن من يملك جواز سفر بيومتري مسبقا يمكن له الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية بأسرع وقت وأقل جهد ودون التنقل إلى المصالح الإدارية[32].

وللاستفادة من هذه الخدمة يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي[33]:

-أن يكون لدى المواطن جواز سفر بيومتري، وذلك لأن المعلومات التي سيتم طبعها على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية هي نفسها الموجودة على جواز السفر البيومتري.

-يجب تحديد عنوان الإقامة الحالية.

-يجب إدخال رقم الهاتف المحمول، وذلك لكي يتمكن المواطن من تلقي رسالة نصية قصيرة.

-SMS تعلمه عن تاريخ ومكان استلام بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

وفي الأخير، يمكن لطالبي جواز السفر البيومتري من متابعة مراحل معالجة ملفاتهم.

2-النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بجواز السفر البيومتري.

نظم المشرع الجزائري جواز السفر البيومتري بمجموعة من التشريعية والتنظيمية، إذ تتمثل فيما يلي:

–قانون رقم 03-14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق ل24 فيفري سنة 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر.

–قرار مؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1431 الموافق ل 17أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص بإصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

–قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

–قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

–قرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 ماي سنة 2011 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر[34].

ب– رقمنة بطاقة التعريف الوطنية.

تعد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية بطاقة الهوية الرسمية للمواطن الجزائري، تصدرها وزارة الداخلية الجزائرية الذي يوجب على كل من بلغ 16 عاما من عمره استصدارها وحملها، وتقديمها إلى السلطات فورا كلما طلب إليه ذلك للاطلاع عليها ويعاقب القانون المخالفين[35].

1–بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر بإقرار جملة من الإجراءات وكذا التقنيات لتمكين الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية ، حيث تودع ملفات طلب بطاقة التعريف الوطنية على مستوى إحدى بلديات ولاية الإقامة بالنسبة للمواطنين المقيمين في التراب الوطني، أو لدى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمواطنين المسجلين في الخارج.

وذلك من خلال تطبيق إلكتروني موحد تم وضعه من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يمكن المواطن من القيام بإجراءات الحصول على هذه الوثيقة بداية من تحميل الاستمارة لطلب هذه الوثيقة، ومتابعة مراحل معالجتها إلى معرفة موعد استلامها عبر هذا التطبيق الإلكتروني، بحيث يتم انتقال المواطن مرة واحدة على الأكثر إلى مقرات البلدية لأخذ الصور وكذا البصمات، وهذا ما يقلل من الجهد والوقت ويسهل العملية أمام المواطن والموظف على حد السواء[36].

2–النصوص القانونية المنظمة لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية:

حسب المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 أفريل سنة 2017، فإن بطاقة التعريف الوطنية هي وثيقة فردية تثبت هوية صاحبها وتسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن، وتحدد مدة صلاحيتها ابتداء من تاريخ إعدادها ب10 سنوات للأشخاص البالغين 19 سنة فأكثر و5 سنوات بالنسبة للقصر[37].

والجدير بالذكر، أنه لا يمكن أيا كان أن يحوز أكثر من بطاقة تعريف وطنية واحدة في نفس الوقت[38]، كما تسلم هذه البطاقة مرفقة برمز سري في ظرف مغلق يوضع تحت مسؤولية صاحبها أو وليه الشرعي، ويستعمل هذا الرمز السري من أجل الولوج إلى الخدمات الالكترونية[39].

كما تتضمن المادتين السادسة والثامنة من المرسوم الرئاسي رقم 17-143 سالف الذكر المواصفات التقنية للبطاقة والمعلومات المشفرة الخاصة بصاحبها، والتي تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية، حيث تكون من نوع بيومتري إلكتروني وتحتوي على شريحتين، حيث تحتوي الأولى على معلومات إدارية وشخصية، والثانية بها تطبيق للتحقق من صاحبها.

ويتم حسب المادة العاشرة من نفس المرسوم إلغاء وإتلاف كل بطاقة تعريف وطنية تم إعدادها ولم تسحب من قبل صاحبها في أجل ستة أشهر من تاريخ إشعاره بالسحب، كما تلزم ذات المادة السلطة المختصة بالتسليم، أن تعلم موقع تشخيص الوثيقة من أجل تعطيل الإمكانيات الوظيفية للبطاقة، وتحدد كيفيات الإلغاء بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية.

ومن هنا، يجب الإشارة إلى أنه يعد حضور طالب البطاقة إجباري من أجل التقاط المعطيات البيومترية، كما يعفى القصر البالغون أقل من 12 سنة من التقاط البصمات الإصبعية[40]. كما تتأكد المصالح المختصة بالبلدية أو المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمواطنين المقيمين بالخارج من صحة المعلومات ويعفى من إجراء التقاط هذه المعطيات كل مواطن يحوز على جواز سفر بيومتري[41]. وفي حالة وفاة صاحب البطاقة تبلغ البلدية أو المركز الدبلوماسي والقنصلي التي سجلت لديها الوفاة، بإبلاغ دون مهلة سلطة الإصدار بغرض جعل هذه الوثيقة غير قابلة للاستعمال وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 16 من المرسوم الرئاسي سالف الذكر.

وفي الأخير، يمكن طلب تجديد بطاقة التعريف الوطنية خلال الثلاثة أشهر التي تسبق تاريخ انقضاء صلاحيتها وفي حالة تغيير المعلومات المتعلقة بالحالة المدنية وعند بلوغ سن 19 سنة أو عند التصريح بضياعها أو إتلافها أو سرقتها[42]، كما يتعرض كل شخص يقلد أو يزور أو يزيف هذه الوثيقة أو يستعملها عمدا مقلدة أو مزورة أو مزيفة للعقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به[43]، كما أن تاريخ السحب النهائي لبطاقة التعريف الوطنية ذات النموذج القديم يحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية[44].

ثالثا:اعتماد الادارة الالكترونية في قطاع العدالة.

من بين القطاعات السباقة في اعتماد الادارة الالكترونية قطاع العدالة، وذلك من خلال تطوير الخدمات القضائية عن بعد من خلال استحداث قواعد معطيات مركزية واستخدام تقنية الامضاء الالكتروني، كما تم توفير عدة خدمات عن بعد، فمن بين هذه الخدمات:

-اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للامضاء الالكتروني وانشاء سلطة التصديق الالكتروني، أضف إلى تمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع من امهار الوثائق الادارية والمحررات القضائية بتوقيع الكتروني موثوق[45].

-تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين الكترونيا عبر الانترنت وعبر الممثليات الدبلوماسية، والقنصلية بالخارج.

-إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني، حيث خصص المشرع الفصل الثالث من قانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة لتنظيم هذا الاجراء، وهي سابقة في مجال العمل القضائي، كما أضاف المشرع في المواد 11 و12 و13 من قانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة كيفيات ومصاريف هذا الارسال.

-استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الاجراءات القضائية حيث يعد اجراء جديد تم من خلاله ادخال تقنية المحادثات عن بعد بالصورة والصوت[46]، حيث يعتمد هذا النظام على شبكة الألياف البصرية التي تم بها ربط كل المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية عبر كافة التراب الوطني.

وبالتالي، يسمح بالتحادث المرئي عن بعد في مجال التحقيقات القضائية، أو أثناء سير المحاكمات، كما يمكن سماع المتهمين في كل من قضايا الجنح والمحبوسين في المؤسسات العقابية للتخفيف من إجراءات تنقلهم[47]، وقد تم الاعتماد على هذا الاجراء بشكل واسع في أروقة المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية من أجل منع تفشي جائحة كورونا.

كما تم اتاحة الامكانية للمحامين لسحب النسخ العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا عبر الانترنت، بالإضافة إلى التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات، وإمكانية تتبع مآل القضايا، والإطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل.

والجدير بالذكر، أنه تم تمكين مختلف الادارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (رقم 2) ممضاة إلكترونيا، بالاضافة إلى استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية يديرها قاضي وتساعده خلية تقنية، تشرف على عملية انشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية[48]، واستحداث نظام آلي يرمي إلى محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال، يمكن من الاعلان عن إنذار بحالة اختطاف الأطفال عبر مختلف وسائل الاعلام، قصد النشر الواسع للمعلومة بصفة آنية وعن بعد[49].

أيضا تبليغ عبر SMS حيث تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول، كما تمكن المحاكم من ارسال الاستدعاء وتبليغ المتقاضين الكترونيا، بالإضافة إلى العمل بنظام السوار الالكتروني حيث يعد آلية بديلة لتطبيق العقوبات السالبة للحرية، إذ يسمح السوار الالكتروني بمعرفة مكان تواجد الشخص المحكوم عليه.

ومن هنا، نظم القانون رقم 18-01 المؤرخ يف 30 يناير 2018 المتمم للقانون رقم 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين [50]شروط وكيفيات استبدال العقوبة السالبة للحرية بالوضع تحت المراقبة الالكترونية التي قد يصدرها قاضي تطبيق العقوبات من تلقاء نفسه، أو بطلب المحكوم عليه أو محاميه.

ومما يستحق الذكر، أنه من أجل تطبيق المراقبة الالكترونية اشترط المشرع حسب نص المادة 150 مكرر 1 من القانون رقم 18-01 سالف الذكر أن تكون العقوبة سالبة للحرية، كما أن تكون المدة المحكوم بها لا تتجاوز ثلاث

سنوات، أو إذا كانت العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة، بمعنى أن مدة العقوبة في كلا الحالتين واحدة وهي أن لا تتجاوز ثلاث سنوات.

خاتمة:

لقد عملت الجزائر إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية و الشفافية، وذلك بتبني رقمنة معظم القطاعات، حيث ترتب على ذلك مجموعة من النتائج أهمها:

- أزالت التطبيقات ووسائل الدفع الالكترونية حملا ثقيلا على كاهل المواطن، حيث سهلت عليه دفع الفواتير دون أن ينتقل إلى مقر البريد، أو شركة سونلغاز، وأكثر من ذلك أصبح بإمكانه الاطلاع على مستحقاته فقط بكبسة زر في هاتفه النقال.
- اعتمدت البلديات رقمنة سجل الحالة المدنية لمزاياه المتمثلة في تسريع استخراج الوثائق بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل، وتجنب الأخطاء التي تسجل والتي دفعت بالكثيرين للدخول في دوامة الانتقال بين البلدية والمحكمة من أجل التصحيح.
- إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل، بالإضافة إلى تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الانترنيت، و الحصول عليه من الممثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها[51].
- أنشئت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار تسهيل الإجراءات الإدارية وتقريبها من المواطن تطبيق جديد عبر الهاتف النقال يحمل عنوان " إجراءاتي " والذي يتمكن من خلاله كل المواطنين من الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بأي إجراء إداري تقدمه مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- مكنت رقمنة مرفق العدالة من خلال استخراج الوثائق القضائية كشهادة الجنسية والسوابق القضائية والأحكام القضائية عبر شبكة الانترنت من أي مكان وفي أي وقت.
- الاطلاع على القضايا وتلقي الاستدعاءات والتبليغات عن طريق الانترنت.
- استبدال بعض العقوبات السالبة للحرية بالسوار الالكتروني.

ومن هنا، رغم دخول مشروع عصرنة الإدارة حيز التنفيذ وتحويل البلديات من طريقة العمل الكتابي إلى طريقة العمل الإلكتروني بالتخلي عن القلم والأوراق البيضاء، إلا أنها مازالت تعاني الإدارة العامة على المستوى المحلي من معوقات تقف حاجزا أمام تحقيق بلدية الكترونية رقمية تتوفر فيها كل معايير الرشادة في تقديم الخدمة العمومية.

والدليل على ذلك أن كل هذه التسهيلات والإجراءات الجديدة لم تكن كفيلة بالقضاء على مشكل الأخطاء والتجاوزات المسجلة في استخراج وثائق الحالة المدنية، والتي يدفع المواطن ثمنها غاليا، وهي عيوب ظهرت مع الرقمنة، والأخطاء الناجمة عن ترجمة الوثائق.

وعليه، أصبح المواطن يتوجه للقضاء لإصلاح ما تسبب فيه أعوان الإدارة، كما أن المشكل أصبح أعمق ويتجاوز حدوث الأخطاء المادية في الإدارات، وذلك بتكليف أعوان غير مؤهلين لتسجيل العقود، حيث أصبح المواطن لا يقبل أخطاء الإدارة، ومن هنا، لا بد على الدولة الجزائرية تطوير قاعدة المعطيات قبل الرقمنة.

أما في مجال قطاع العدالة أو ما يعرف بالعدالة الرقمية فما زالت هذه الأخيرة تواجه صعوبات وتحديات كثيرة على أرض الواقع، فرغم المحاولات التي قامت بها وزارة العدل عبر إنشاء البوابات الالكترونية القانونية والقضائية، فإنها لا ترقى إلى مفهوم العدالة الرقمية التي يتم فيها إعفاء كل من الأطراف والمتقاضين والمحامين من الحضور إلى المحاكم والمجالس القضائية.

ومن هنا، من أجل تطبيق الحوكمة الالكترونية والعدالة الرقمية يجب تقديم كل من عرائض ومذكرات المحامين، ورفع الدعاوى القضائية عبر الايداع الالكتروني أو البريد الالكتروني، بل حتى أداء المصاريف القضائية يتم عبر وسائل الكترونية بمختلف أشكالها، كما يتم قيد الدعاوى إلكترونيا وتوجيه الاستدعاء إلكترونيا عبر الوسائط الالكترونية، كما يجب تثقيف وتشجيع المواطنين على التعامل مع العدالة الالكترونية، وذلك من أجل التحول الكلي نحو عدالة رقمية والتجرد التدريجي من الوثائق الورقية.

وفي الأخير، يجب على الدولة الجزائرية وضع برنامج لمتابعة الحلول الذكية من أجل تطويرها أكثر لتمكينها من تقديم خدمة متواصلة بعد "كورونا " ، وتشجيع إنشاء شركات ناشئة تركز على الرقمنة في كل المجالات، الادارات، المبادلات اليومية لدى المواطن لتمكينه من قضاء حاجاته بطريقة سهلة ومحمية.

قائمة المصادر والمراجع:

I. النصوص القانونية.

1 - قانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

2 - القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

3 - القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 يونيو 2016 يتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الاجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 22 يونيو 2016.

4 -القانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 مايو 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة بتاريخ 16 مايو .2018

5 - القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 مايو 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 13 مايو 2018 القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية.

6 - المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق لـ 18 أفريل سنة 2017 يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية العدد 25، الصادرة بتاريخ 19 أبريل 2019.

II. الكتب:

أ-الكتب باللغة العربية:

1-السالمي علاء عبد الرزاق، الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

2-نجم نجم عبود، الادارة الالكترونية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004.

ب-الكتب باللغة الفرنسية:

1- AMELIE HATTAB, L'e-administration et la gestion de la relation aux citoyens : l'exemple des services scolaires, Editions L'Harmattan, France.

2- Conseil de l'Europe, La gouvernance électronique (e-gouvernance), Recommandation Rec (2004) 15 et exposé des motifs, Editions du Conseil de l'Europe, Strasbourg, 15 décembre 2004.

3- Daniel Battu, l'histoire et l'économie du monde accompagnées par les TIC, Editions ISTE, Angleterre, 2018.

4- Kate Dakley, Le chemin de la démocratie-Le Conseil de l'Europe et la société de l'information, Editions du Conseil de l'Europe, Strasbourg, 2003.

5- Marc DELPLANQUE, Gouvernance globale, Gouvernement du monde, Editions Bénévent, France, 2004.

6- Mohamed Harakat, Les finances publiques et les impératifs de la performance : le cas du Maroc, Editions L'Harmattan, France, 2011.

7- OCDE, Examens territoriaux de l'OCDE, Champagne-Ardenne, Editions OCDE, France, 2002.

8- Organisation de Coopération et de Développement Economique, Etudes sur l'administration électronique, Finlande, Editions OCDE, France, 2004.

9- Organisation de Coopération et de Développement Economique, Etudes sur l'administration électronique, Finlande, Editions OCDE, France, 2004.

10- Organisation de Coopération et de Développement Economique, Etudes sur l'administration électronique, Finlande, Editions OCDE, France, 2004.

11- Organisation de Coopération et de développement économiques, Etudes de l'OCDE sur l'administration électroniques, L'administration électronique : un impérative, Editions OCDE, France, 2004.

III. المقالات:

1- المكي دراجي، راشدة موساوي، دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر – دراسة لنموذجين قطاعيين: العدالة – الداخلية والجماعات المحلية-، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الوادي، عدد17، جانفي 2018.

2- بوشاري أمينة، سالم بركاهم، الاصلاح الاداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018.

3- سايح فطيمة، الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الاشارة غلى حالة الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ديسمبر 2018.

4- سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الالكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، العدد الخامس، بسكرة، 2018.

5- عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثالث، ديسمبر 2013.

6- عدمان مريزق، لونيس حسينة، الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الادارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد.2

7- لمين علوطي، الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، مجلة اقتصادية عربية، العدد 42، 2008.

8- محمد العيداني، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد 1، 2020، الجزائر.

9- وفاء معاوي، نحو تفعيل أداء الادارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الالكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 10، الجزائر، جانفي 2015.

IV. رسائل الدكتوراه والماجستير:

-عبدالله بن سعيد آل دحوان، دور الإدارة التطوير الاداري في تطبيق الإدارة الالكترونية – دراسة مسحية على العاملين في رئاسة الهيئة الملكية للجبيل وينبع-، مذكرة ماجستير في الإدارة العامة، الرياض، 2008.

V. المداخلات العلمية:

1- بوسليماني صليحة، واقع ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية في المرافق العامة في الجزائر- دراسة نموذجية لمصالح الحالة المدنية، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني- واقع- تحديات- آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 26 و 27 نوفمبر 2018.

2- محمد متولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الادارة الالكترونية في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي، 24-26 افريل 2003.

VI. مواقع الأنترنت:

https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2

ثناء عبد الكريم عبد الرحيم، محاضرة الإدارة الالكترونية، قسم إدارة البيئة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل 2017 بموقع:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=69043

.:-www.passeport.interieur.gov.dz/Ar/Informations/Pièces_a_Fournir.

d'identité http://www.passeport.interieur.gov.dz/AR/.../Demande carte national .biométrique électronique .

- .https://passeport.interieur.gov.dz/ar/informations/textes

- .http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

الهوامش:

[1]- السالمي علاء عبد الرزاق، الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

[2]– ثناء عبد الكريم عبد الرحيم، محاضرة الإدارة الالكترونية، قسم إدارة البيئة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل 2017. تم الاطلاع عليها بموقع http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=69043.

[3]– محمد متولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الادارة الالكترونية في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي، 24-26 افريل 2003، ص. 18.

[4]– سايح فطيمة، الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الاشارة غلى حالة الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ديسمبر 2018، ص.66.

[5]– نجم نجم عبود، الادارة الالكترونية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004، ص.127.

[6] – Organisation de Coopération et de développement économiques, Etudes de l'OCDE sur l'administration électroniques, L'administration électronique : un impérative, Editions OCDE, France, 2004, p.11.

[7] - Organisation de Coopération et de Développement Economique, Etudes sur l'administration électronique, Finlande, Editions OCDE, France, 2004, p.255.

[8] - Daniel Battu, l'histoire et l'économie du monde accompagnées par les TIC, Editions ISTE, Angleterre, 2018, p.101.

[9]- وفاء معاوي، نحو تفعيل أداء الادارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الالكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 10، الجزائر، جانفي 2015، ص.92.

[10]- قانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

[11]– عدمان مريزق، لونيس حسينة، الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الادارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد2، ص138.

[12] - Kate Dakley, Le chemin de la démocratie-Le Conseil de l'Europe et la société de l'information, Editions du Conseil de l'Europe, Strasbourg, 2003, p.71.

[13] - Mohamed Harakat, Les finances publiques et les impératifs de la performance : le cas du Maroc, Editions L'Harmattan, France, 2011, p.44.

[14]– قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 مايو 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة بتاريخ 16 مايو 2018.

[15]– تعريف الأمم المتحدة عام 2002.

[16]– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2003.

[17] - Conseil de l'Europe, La gouvernance électronique (e-gouvernance), Recommandation Rec (2004) 15 et exposé des motifs, Editions du Conseil de l'Europe, Strasbourg, 15 décembre 2004.

[18][18] - Organisation de Coopération et de Développement Economique, Etudes sur l'administration électronique, Finlande, Editions OCDE, France, 2004, p.13.

[19] - Marc DELPLANQUE, Gouvernance globale, Gouvernement du monde, Editions Bénévent, France, 2004, p.186.

[20] - OCDE, Examens territoriaux de l'OCDE, Champagne-Ardenne, Editions OCDE, France, 2002, p.111.

[21]– محمد العيداني، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد 1، 2020، الجزائر، ص.504.

[22] - Organisation de Coopération et de Développement Economique, Etudes sur l'administration électronique, Finlande, Editions OCDE, France, 2004, p.44.

[23]– عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص.83.

[24]– لمين علوطي، الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، مجلة اقتصادية عربية، العدد 42، 2008، ص.ص. 147، 148.

[25]- عبدالله بن سعيد آل دحوان، دور الإدارة التطوير الاداري في تطبيق الإدارة الالكترونية – دراسة مسحية على العاملين في رئاسة الهيئة الملكية للجبيل وينبع–، مذكرة ماجستير في الإدارة العامة، الرياض، 2008، ص.28.

[26] - AMELIE HATTAB, L'e-administration et la gestion de la relation aux citoyens : l'exemple des services scolaires, Editions L'Harmattan, France, p.p. 19 et 20.

[27]– حدد القانون رقم 18–04 المؤرخ في 10 مايو 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 13 مايو 2018 القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية.

[28]– عرف استغلاله في الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020 قفزة نوعية، بما يفوق 476 ألف عملية، سجلت مبلغا قياسيا بـ6.6 مليار دينار جزائري، متجاوزة تحويلات سنة 2019 التي وصلت في مجملها خلال 12 شهرا إلى 2 مليار دينار جزائري.

[29]– بلغ معدل عمليات الدفع الإلكتروني المنجزة من خلال المنصة النقدية لبريد الجزائر، منذ بداية تطبيق الحجر الصحي (منذ شهر مارس)، 317 ألف عملية شهريا، في حين كان هذا المعدل 51 ألف عملية شهريا في 2019، أي بزيادة تفوق الست مرات.

[30]– سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الالكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، العدد الخامس، بسكرة، 2018 ، ص.68.

[31]– موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية .www.passeport.interieur.gov.dz/Ar/Informations/Pièces_a_Fournir تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/02/23.

[32]– المكي دراجي، راشدة موساوي، دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر – دراسة لنموذجين قطاعيين: العدالة – الداخلية والجماعات المحلية–، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الوادي، عدد17، جانفي 2018، ص.31.

[33]- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية http://www.passeport.interieur.gov.dz/AR/.../Demande carte d'identité biométrique électronique national تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/02/23.

[34]–موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية https://passeport.interieur.gov.dz/ar/informations/textes تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/02/23.

[35]– بوسليماني صليحة، واقع ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية في المرافق العامة في الجزائر– دراسة نموذجية لمصالح الحالة المدنية، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني– واقع– تحديات– آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 26 و 27 نوفمبر 2018، ص09.

[36]– المكي دراجي، راشدة موساوي، المرجع السابق، ص.32.

[37]– المادتين 2 و5 من المرسوم الرئاسي رقم 17–143 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق لـ 18 أفريل سنة 2017 يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية العدد 25، الصادرة بتاريخ 19 أبريل 2019.

[38]– المادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم 17–143 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها.

[39]– المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 17–143 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها.

[40]– المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 17–143 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها.

[41]– المادتين 14 و 15 من المرسوم الرئاسي رقم 17–143 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها.

[42]– المادة 17 من المرسوم الرئاسي رقم 17–143 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها.

[43]– المادة 20 من المرسوم الرئاسي رقم 17–143 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها.

[44]– المادة 21 من المرسوم الرئاسي رقم 17–143 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها.

[45]– المواد 4، 5، 6، 7، 8 من قانون رقم 15–03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015، ص.ص.4، 5.

[46]- المواد 14، 15، 16 من قانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة.

[47]- تمت أول محاكمة عن بعد داخل الوطن بتاريخ 2015/10/07 بمحكمة القليعة فيما كانت أول محاكمة دولية بتاريخ 2016/07/11 بمجلس قضاء مسيلة أين خوطب الشاهد بتقنية الصورة والصوت وهو في مجلس قضاء " نانتير " الفرنسي. بوشاري أمينة، سالم بركاهم، الاصلاح الاداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص.225.

[48]- القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 يونيو 2016 يتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الاجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 22 يونيو 2016.

[49]- موقع وزارة العدل https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/ تاريخ الاطلاع على الموقع 2020/11/24 على الساعة 18:45.

[50]- القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018 المتمم للقانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية العدد 05 الصادرة بتاريخ 30 يناير 2018.

[51]- http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/02/24.